

قرار مشترك من وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الاقتصاد والتخطيط مؤرخ في 24 جويلية 2026 يتعلق بضبط كراس الشروط المتعلق بالمبيتات الجامعية الخاصة المعدة لإيواء الطلبة.

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الاقتصاد والتخطيط،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار،

وعلى القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 982 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 خاص بالعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 4200 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أكتوبر 2014 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي لدواوين الخدمات الجامعية وقواعد سيرها،

وعلى الأمر الحكومي عدد 1148 لسنة 2016 المؤرخ في 19 أوت 2016 المتعلق بضبط إجراءات وصيغ الاستشارة الوجوبية لمجلس المنافسة حول مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية،

وعلى الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار، كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 182 لسنة 2024 المؤرخ في 4 أبريل 2024،

وعلى الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018 المتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة وتبسيطها، كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر الرئاسي عدد 317 لسنة 2022 المؤرخ في 8 أبريل 2022 وخاصة الفصل 4 منه،

وعلى رأي مجلس المنافسة.

قرا ما يلي:

الفصل الأول - تتم المصادقة على كراس الشروط المتعلق بالمبنيات الجامعية الخاصة المعدة لإيواء الطلبة الملحق بهذا القرار.

الفصل 2 - يتعين على مستغلي المبنيات الجامعية الخاصة المعدة لإيواء الطلبة اتخاذ الإجراءات اللازمة للامتثال لمقتضيات كراس الشروط المصادق عليه بهذا القرار وذلك في أجل أقصاه سنة من تاريخ صدوره.

الفصل 3 - تلغى أحكام قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي المؤرخ في 8 نوفمبر 2019 المتعلق بضبط كراس الشروط المتعلق بالمبنيات الجامعية الخاصة المعدة لإيواء الطلبة.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 24 جويلية 2026.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

منذر بلعيد

وزير الاقتصاد والتخطيط

سمير عبد الحفيظ

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري